استنزاف الموارد البيئية

المطلب الثاني: استنزاف الموارد البيئية

يعني استنزاف الموارد البيئية يؤدي إلى تقليل قيمة الموارد الطبيعية أو اختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة والغذاء، ولا تكمن خطورة استنزاف المورد فقط عند اختفائه أو التقليل من قيمته.

وإنما الأخطر من كل هذا تأثير الاستنزاف على توازن النظام البيئي والذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة، لأن استنزاف مورد من الموارد قد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى، ومن هنا تتسع دائرة المشكلة البيئية وتتداخل محليا وعالمياً.

ويمكن تصنيف الموارد البيئية المعرضة للاستنزاف الى ثلاث أنواع هي الموارد الدائمة الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة، تبينها كما يلي:

الفرع الأول: استنزاف الموارد الدائمة

تتمثل الموارد الدائمة في العناصر الطبيعية الأساسية من هواء وتربة وماء، فعلى الرغم من ديمومتها إلا أنها تستنزف بصورة تتناسب وطبيعتها.

ويكون استنزاف الهواء عن طريق المبالغة في استخدام الوسائل التي تستنفذ ما به من أوكسجين، أو تستبدل به غازات ضارة أو عن طريق التمادي في استئصال مصادر انبعاثه من غابات وأحراش.

أما استنزاف التربة والتي تعد كمورد مهم من موارد البيئة يستثمره الإنسان في إنتاج محاصيل زراعية متنوعة، إلا أنها لم تنج من المحاولات المتكررة لاستنزافها بعدم اراحة الارض وكثرة استعمال الموبيدات وقد أكد المشرع الجزائري ضمن نص المادة 59 من الفصل الرابع من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أن الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحتوي عليها بصفتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة للتجديد، محمية من كل أشكال التدهور أو التلوث.

وبعد ذلك وضع المشرع شروط وتدابير خاصة بنص المادة 62 من القانون 03-10 من أجل حماية الارض من مكافحة التصحر والانجراف وضياع الأراضي القابلة للحرث والملوحة وتلوث أن الأرض ومواردها بالمواد الكيميائية، أو كل مادة أخرى يمكن تحدث ضررا بالأرض في الأمدين القصير أو الطويل، إضافة إلى تلك الشروط التي تستعمل وفقها الأسمدة والمواد الكيمياوية في الأشغال الفلاحية،

فكل هذه الشروط والتدابير تخضع لتقنين المشرع قصد توفير الحماية للأرض وباطن الأرض والحد من استنزافها.

استنزاف المياه؛ الموارد المائية من تعتبر من الموارد البيئية الدائمة، غير انه في الاونة الاخيرة وبتدخل الانسان وبسلوكياته العنيفة ضدد الطبيعة ومواردها، فإنه يصيب المياه الصالحة للشروب وغيرها سواء برمي النفايات او تبديرها، ومن جاء قانون 51 من الفصل الثالث الخاص بمقتضيات حماية المياه والأوساط المائية من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فانه ركز على منع كل صب أو طرح للمياه المستعملة أو رمي للنفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسراديب جذب المياه التي غير تخصيصها.

الفرع الثاني: استنزاف الموارد المتجددة

الموارد البيئية المتجددة هي تلك الموارد التي لا تكتمل بمجرد الاستخدام، بل يبقئ قابل للانتفاع به مرات ومرات بل ولعصور زمنية طويلة إذا أحسن استغلال هذا المصدر البيئي، ولم يتعرض للإفراط في الاستخدام بالشكل الذي قد يؤدي الى التدهور بشكل تدريجي . والانتقاص من صلاحيته للاستخدام غير أن الإنسان سعى جاهدا لاستنزاف ما يمكن الحصول عليه (من موارد البيئة المتجددة سواء الحيوانية أو النباتية، التربة) مورد مشترك في التوصيف.

وبالنسبةللمصادر الحيوانية البرية والبحرية، حيث ثم انقراض العديد من الحيوانات واخرى في طريقها للانقراض وهذا بموجب التدخل الانساني في الصيد العشوائي ، ومن أجل حمايتها جاء المشرع بنص المادة 40 ضمن الفصل الأول من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المعنون بمقتضيات حماية التنوع البيولوجي، على أنه إذا كانت هناك منفعة علمية خاصة أو ضرورة تتعلق بالتراث البيولوجي الوطني، فانه يمنع المساس بهذه الفصائل الحيوانية والنباتية ويتولى القانون تحديد هذه الفصائل.

الفرع الثالث: استنزاف الموارد غير المتجددة

موارد البيئة غير المتجددة ذات مخزون محدود، وتتعرض للنفاذ والنضوب لأن معدل استهلاكها يفوق معدل نضوبها، أو أن عملية تعويضها بطيئة جدا، لا يدركها الإنسان في عمره القصير، وتشمل موارد البيئة غير المتجددة كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن.

استنزاف الموارد البيئية

هذه الموارد البيئية الغير متجددة تظل أصلا طبيعيا طالما بقيت مخزونة في باطن الأرض، ولكن متى تم استخراجها واستغلالها ونقلها إلى أماكن تصنيعها وأسواق استخدامها تصبح هذه الموارد مجرد سلع عادية تدخل كمواد أولية، أو كسلع وسيطة تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

وفي هذا السياق، تنص المادة 61 من القانون 3-03 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على أنه "يجب أن يخضع استغلال موارد باطن الأرض المبادئ هذا القانون خصوصا م بدأ العقلانية وهذا المبدأ يعني ضرورة التحلي بالمسؤولية في استخدام هذه الموارد وعدم الإفراط في استخداماتها حتى نحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

وما يمكن الوقوف عنده، هو أن العناصر البيئية والموارد الطبيعية تعاني مشكلات عديدة جراء الاستغلال غير الرشيد من قبل الإنسان فواقع البيئة وما آلت إليه، يثبت بأن الدول على مختلف مستوياتها لم تكن حريصة ورشيدة في الانتفاع بالموارد البيئية المتجددة منها وغير المتجددة، فبينما تسعى الدول المتقدمة إلى بلوغ أقصى درجات الرفاهية عن طريق تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ف إن الدول النامية من جهتها تسعى جاهدة لتحقيق تنمية اقتصادية تضمن مستوىمعيشي ملائم لشعوبها.

صحيح أن الثورة التكنولوجية التي خاضها العالم المتقدم أسفرت عن نتائج عظيمة في شتى المجالات، لأنها مكنت الإنسان من استخدام الأرض والاستفادة من مواردها وثرواتها المتجددة وغير المتجددة واستحداث مصادر جديدة للطاقة أفادت البشرية جمعاء بما حققته وتحققه من نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي فأصبح تقسيم العالم اليوم الى دول متقدمة وأخرى نامية يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي بلغته هذه الدول.

غير أن للتكنولوجيا مخاطر بالنظر الى الأضرار الجسيمة التي يمكن أن تترتب على استخدامها، إذ أن تجاهل الأبعاد الإنسانية والقيود التي تفرضها البيئة على العمليات التنموية في سبيل الاهتمام فقط بالتراكم الرأسمالي، أدى الى حدوث العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إضافة الى المشاكل البيئية فكان النمو الاقتصادي المدعوم بالتكنولوجيا العامل الرئيسي لاستنزاف موارد البيئة والتي بلغت ذروتها في النصف الثاني من القرن الماضي. فقد فقدت الأنظمة البيئية قدرتها على التجديد التلقائي وأخلت بالتوازن الطبيعي والنظام الايكولوجي.

استنزاف الموارد البيئية

وواقع الحال أن المشاكل الايكولوجية العالمية أظهرت عن مشكلة أكثر خطورة وعمقا. وهي نمط التنمية المنتهج، ذلك أن أنماط التنمية في الماضي في كل الدول النامية والمتقدمة أدت إلى تدهور البيئة، وأن مواصلة النمو الاقتصادي بهذه المعدلات العالية قد يؤدي الى عجز البيئة مستقبلا وعدم قدرتها على التجديد الذاتي لاختلال توازن أنظمتها. لذلك ظهر اتجاه يطالب بأن البيئة هدفا عالميا لكل الدول، وهدفا وطنيا لكل دولة وعلى المستوى الفردي لكل إنسان، وأن تصبح البيئة متغيرا أساسيا في كل نشاط اقتصادي أو تنموي على هذه المستويات الثلاث.

فالمطلوب أن تنتهج الدول أسلوبا جديدا للتنمية يحل محل الأساليب التقليدية ويضع الروابط بين البيئة والتنمية لان التنمية الحقيقية لن تتحقق إلا في ظل بيئة سليمة، لان الاستغلال الغير عقلاني للموارد البيئية يؤدي حتما الى هدم النظم الايكولوجية واستنفاذ كثير من مواردها، أو زيادة حدة التلوث وغيرها، ما يؤدي في النهاية الى تدمير وعاء التنمية نفسها لان منطلق التنمية وحاضنتها البيئة، هذا النمط الجديد عُرف بالتنمية المستدامة.